الاقتراح بقانون تضمن عدداً من الضوابط الكفيلة بتأمين نجاحه

الحمد يقترح منح قرض لأصحاب البيوت سابقة التركيب القديمة لتمكينهم من إعادة بنائها

يخصص القرض بالكامل لأعمال البيت ويكون مصحوبا برهن عقاري

أحمد الحمد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقدمه باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم «28 مكرراً هـ» إلى القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح بمنح قرض إسكاني لأصحاب البيوت سابقة التركيب والتي خصصت للرعاية السكنية للمواطنين ومضت عليها فترة طويلة بحيث أصبحت متهالكة ولا تصلح للسكن، وذلك لتمكين صاحب البيت من إعادة بنائه.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة1: تضاف مادة جديدة برقم (28 مكررا هـ) إلى القانون رقم 47 لسنة 93 المشار إليه ، نصها كما يلي:

يصرف القرض المشار إليه في المادة «28» من هذا القانون إلى مالكي وحائزي البيوت سابقة التركيب التي خصصت للأسر الكويتية كسكن خاص، ويخصص كامل القرض لأعمال هدم البيت وإعادة بنائه، ويكون القرض مصحوباً بضمان رهن عقاري على البيت موضوع القرض، ويصدر بشروط وقواعد وإجراءات منح القرض قرار من مجلس إدارة البنك.

ويكون لمستحقات البنك وفقاً لأحكام هذه المادة امتياز على أموال المقترض ويتم تحصيلها بالطرق ذاتها المقررة لتحصيل أموال الدولة، ولا يسقط قيد الرهن العقاري الذي يضمن القرض إذا لم يجدد خلال المدة المنصوص عليها في المادة «995» من القانون المدني.

مادة2: يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

مادة3: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

لما كانت البيوت سابقة التركيب التي خصصت للرعاية السكنية للمواطنين قد مضت عليها فترة طويلة بحيث أصبحت متهالكة ولا تصلح للسكن.

ورعاية لمالكيها وحائزيها أعد هذا الاقتراح بقانون، لكي يمنح كل منهم قرضا إسكانيا بذات القيمة المحددة للقرض الإسكاني حاليا لتمكين مالكي البيت أو حائزين من إعادة بنائه.

واشترط النص المقترح الضوابط الآتية لمنح هذا القرض:

1– أن يخصص القرض بالكامل لأعمال هدم البيت وإعادة بنائه:

2– أن يكون منح القرض مصحوبا برهن عقاري على البيت موضوع القرض.

3– أن يكون للبنك لتحصيل مستحقاته امتياز على أموال المقترض ويتم تحصيلها بذات الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة.

4– ألا يسقط قيد الرهن الذي يضمن القرض إذا لم يجدد خلال المدة المنصوص عليها في المادة «995» من القانون المدني.

عبدالكريم الكندري يطالب بإنصاف المتقدمين للوظائف النفطية

دعا النائب عبدالكريم الكندري لإنصاف المتقدمين للوظائف النفطية.

وقال الكندري متوجها لوزير النفط: "يجب إنصاف المتقدمين من مهندسين جامعيين وحملة الدبلوم بالوظائف النفطية فلا يمكن لهذا القطاع أن يستمر بالتعاقد مع الأجانب في ظل وجود كوادر وطنية، وعلى الوزارة قبول من اجتاز الاختبارات والنظر بملاحظات المتقدمين بشأن نسب النجاح وتغيير الشروط".

استنكر تجاهل طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تعديل اللائحة الداخلية

المويزري: ليس من حق رئيس مجلس الأمة أو مكتب المجلس رفض الأسئلة البرلمانية

إلى الآن لم يتم تزويد أي نائب بالتقرير الخاص بلجنة التحقيق في أحداث جلسة 15 ديسمبر الافتتاحية

شعيب المويزري

أكد النائب شعيب المويزري أنه ليس من حق رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ولا مكتب المجلس، أن يرفض الأسئلة البرلمانية التي يقدمها عضو مجلس الأمة، سيما وأنها متوافقة مع المادة 122 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، مطالبا رئيس المجلس بأن يتقدم بما لديه من معلومات، حول ما يدعي في تصريحاته المتكررة بأن هناك مؤامرات تحاك ضد البلد وأهلها.

وقال المويزري في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه كان من المفترض عقد جلسة خاصة اليوم "أمس الأحد"، بناء على طلب نيابي، لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة حتى يتمكن النواب من إعفاء رئيس المجلس.

أضاف المويزري أن هذا الطلب هو الطلب الثالث الذي يقدم بهذا الخصوص، مشيراً إلى أن الطلب الأول كان مقدما من النائب الدكتور بدر الملا بعزل الرئيس لمخالفته الدستور واللائحة.

وذكر أن الطلب الثاني مقدم منه شخصيا، وهذا الطلب الثالث اليوم، مبيناً أن كل هذه الطلبات يتم تجاهلها من رئيس المجلس، مضيفاً أنه إلى الآن لم يزود الرئيس أي نائب، بالتقرير الخاص بلجنة التحقيق في أحداث جلسة 15 ديسمبر الافتتاحية.

وتساءل المويزري: ماهي الأوراق المقدمة والمحالة والمستندات والتقارير المرفقة، لافتاً إلى أنه على مدار 4 سنوات ماضية الكل كان يلاحظ اعتراضي واحتجاجي على أخطاء رئيس المجلس.

وقال إنه منذ عام 2013 ورئيس مجلس الأمة يقوم باتهام والإعلان عن وجود مؤامرات وانقلابات ويكرر ذلك في لقاءاته التلفزيونية، لافتاً إلى أنه طلب في كتاب رسمي بعقد جلسة، يتحدث فيها رئيس مجلس الأمة عن كل هذه المؤامرات وتم تجاهل الكتاب".

أضاف أنه أرسل في الأسبوع الماضي عدة أسئلة حول هذا الموضوع حتى يتمكن رئيس مجلس الأمة من ذكر كل ما يتعلق بهذه الموضوعات والمؤامرات وكشف كل من يسعى للإضرار بالبلد، مبيناً أنه قام بتوجيه الأسئلة إلى وزير العدل ووزير الداخلية.

وأوضح أنه وجه أسئلة إلى وزير الداخلية تتعلق بكل تصريحات رئيس مجلس الأمة عن المؤامرات، وعما إذا تقدم رئيس المجلس بمعلومات إلى الجهات الحكومية كون أن ما يصرح به خطر على الدولة من وجود مؤامرات.

وذكر أن الرئيس منذ 8 سنوات وهو يكرر هذه التصريحات بوجود مؤامرات، ولم يقم بتقديم أي بلاغ إلى النيابة أو إلى وزارة الداخلية، مضيفاً أنه قدم نفس السؤال إلى وزير العدل حتى ترد الإجابة حول المؤامرات التي يتحدث عنها رئيس مجلس الأمة.

ولفت إلى أن رئيس مجلس الأمة رفض الأسئلة بدون أي مرر، مشيراً إلى أن رئيس المجلس برر الرفض بناء على قرار مكتب المجلس.

وأكد المويزري أنه لا يحق لرئيس المجلس أو للمجلس أو مكتب المجلس رفض الأسئلة التي يتقدم بها النواب.

وتلا المويزري أسباب رفض الأسئلة التي ساقها الرئيس، مبيناً أنه يفترض على الجهات المسؤولة ورئيس الوزراء يفترض عليهم طلب الاستفسار من رئيس المجلس عن تصريحاته والمؤامرات التي يتحدث عنها.

واستغرب أنه منذ 8 سنوات لم يقم أي مسؤول في الدولة طلب معلومات من رئيس المجلس عن المعلومات التي يتحدث عنها، متسائلاً" : أين دور الديوان الأميري من تصريحات رئيس المجلس والتي يقول فيها إن هناك مؤامرات؟".

وأكد المويزري على "ضرورة أن يتقدم رئيس مجلس الأمة بكل ما يمتلك من معلومات عما يدعيه من وجود مؤامرات تحاك ضد الكويت وأهلا، وإلا عليه أن يتحمل كل تبعات هذا الأمر من الناحية الدستورية والقانونية والشعبية".

وقال: " لا يجوز شخص مثل رئيس مجلس الأمة في هذا المنصب أن يتكلم مثل هذا الكلام المرسل، الأخر رئيس مجلس الأمة يجب أن تتوقف عن الاستمرار في هذه المهازل، ولا يحق لك لا أنت ولا مكتب المجلس رفض الأسئلة التي تقدمت بها لأنها متوافقة مع نص اللائحة وخاصة المادة 122 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، كما أنها حق دستوري وفق المادة 99 وسوف أطالب أن يقدم الرئيس كل ما لديه من معلومات".

منذ 8 سنوات ونحن نسمع تصريحات عن وجود مؤامرات ضد الدولة ولم يقدم أحد أي بلاغ إلى النيابة أو «الداخلية» عن تلك المؤامرات

مهلهل المضف: عدم الرد على الأسئلة البرلمانية.. سلوك أعوج

قال النائب مهلهل المضف «يجب أن تشعر الحكومة بالإحراج نحو هذا السلوك الأعوج، وهو عدم الرد على الأسئلة البرلمانية، حتى وصلنا إلى مرحلة انعدام من كثرة الممارسات البرلمانية الخاطئة».

وأضاف: «إنني قدمت 210 سؤالاً وصلني فقط 77 رداً في الفترة من 2020/12/15 إلى 2021/5/24 وبناء على ذلك تقدمت بسؤال برلماني إلى رئيس الوزراء».

خلال 208 اجتماعات استغرقت 370 ساعة منذ افتتاح الفصل التشريعي الـ 16

فيصل العتيبي: اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة أنجزت 233 تقريراً

عدد المراسيم المدرجة على جدول أعمالها بلغ أربعة و218 مشروعا بقانون مقدمة و479 اقتراحاً بقانون و314 اقتراحاً برغبة

فيصل العتيبي

أكد رئيس قسم التقارير والمتابعة بإدارة الدعم الاستشاري والمتابعة فيصل العتيبي أن اللجان البرلمانية عقدت 208 اجتماعات منذ بداية الفصل التشريعي السادس عشر الحالي، واستغرقت 370 ساعة، أنجزت خلالها 233 تقريرا.

وقال العتيبي في برنامج «نبض اللجان» الذي يبث على تلفزيون المجلس مساء يوم السبت من كل أسبوع، إن من أهم اختصاصات قسم التقارير والمتابعة بإعداد التقارير الشهرية والدورية عن كل دور انعقاد، بالإضافة إلى إصدار التقارير الفصلية التي تصدر عن الفصل التشريعي كاملا.

أضاف أن قسم التقارير والمتابعة يقوم بمراجعة التقارير الختامية للجان البرلمانية بشقيها الدائمة والمؤقتة.

ولفت إلى أنه يتم إعداد التقارير الشهرية بعد مراجعتها في الكشوفات المسجلة لدى قسم التقارير والمتابعة، ومراجعة البيانات الشهرية التي تقدمها اللجان الدائمة والمؤقتة.

وبين أن إعداد التقرير الشهري يستغرق من 5 أيام إلى 7 أيام، فيما يستغرق إعداد التقرير الدوري من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، كما يستغرق إعداد التقارير الفصلية من ثلاثة أسابيع إلى شهر.

وذكر العتيبي إن أهم البيانات التي تقدمها هذه التقارير هي الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة وكذلك الموضوعات التي تم إنجازها بالإضافة إلى عدد اجتماعاتها وعدد ساعات هذه الاجتماعات وعدد التقارير التي أنجزتها.

ولفت إلى أن هذه التقارير تسهم في زيادة معرفة النواب والباحثين في الشأن البرلماني من حيث معرفة ماهية الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإنجازات اللجان.

وبين العتيبي انه خلال دور الانعقاد العادي يصدر من خمسة إلى ستة تقارير شهرية بالإضافة إلى التقرير الدوري عن الدور كاملا.

وذكر إن من اهم اللجان التي تقوم بإعداد التقارير وإنجاز المواضيع على جدول أعمالها ،لجان التشريعية والقانونية والميزانيات والحساب الختامي والمالية والاقتصادية والتعليمية والصحية.

وقال إن عدد المراسيم المدرجة على جدول أعمال اللجان بلغ أربعة مراسيم و218 مشروعا بقانون مقدمة من الحكومة، و 479 اقتراحا بقانون و314 اقتراحا برغبة.

أضاف إن هناك موضوعات أخرى مدرجة على جداول أعمال اللجان بلغت 173 موضوعا تنوعت ما بين تكليفات المجلس للجان لدراسة وبحث والتحقيق في بعض الموضوعات وكذلك تقارير ديوان المحاسبة ورفع الحصانة النيابية عن بعض النواب، بالإضافة إلى 253 شكوى وعريضة.

وأكد أنه تم إنجاز 4 مشاريع بقوانين و186 اقتراحا بقانون و131 اقتراحا برغبة، و12 موضوعا آخر، بالإضافة إلى 30 شكوى تم إنجازها.

وبين أن عدد الاجتماعات في الفترة من 15 ديسمبر وهو يوم افتتاح الفصل التشريعي السادس عشر إلى 30 أبريل 208 اجتماعات استغرقت 370 ساعة أنجزت خلالها اللجان 233 تقريرا.

أضاف أن القسم بدأ بتدشين نظام متابعة أعمال اللجان إلكترونيا وذلك بالتعاون مع الدعم الفني.

وكشف العتيبي عن أن هذا النظام يعمل على الدورة المستندية الكاملة لقسم التقارير والمتابعة بنظام إلكتروني كامل منذ بداية الموضوع وإحالته للجنة المختصة ومن ثم إنجازه وإدراجه في جدول أعمال المجلس للتصويت عليه حتى نشره في الجريدة الرسمية، الأمر الذي يساهم في أرشفة الموضوعات كافة بدورتها المستندية كاملة.

وتوجه العتيبي بالشكر إلى «كل العاملين في إدارة الدعم الاستشاري والمتابعة على الجهود التي يبذلونها وعلى رأسهم الأمين العام عادل اللوغاني والأمين العام المساعد لقطاع اللجان أحلام القلاف على مايقدمونه لنا من دعم»

في سؤالين وجههما إلى وزيري الصحة والدفاع

الشاهين: ما أسباب تأخر الجرعة الثانية من عقار «أكسفورد» وعدم فاعلية موقع «كويت مسافر»؟

أسامة الشاهين

السؤالان يتناولان موضوعين ثارت حولهما التساؤلات والشكاوى والشبهات من دون رد رسمي من الحكومة

أعلن النائب أسامة الشاهين أنه توجه بسؤالين إلى وزير الصحة د. باسل الصباح، في شأن تأخر وصول الجرعة الثانية من عقار «اكسفورد»، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر في شأن موقع «كويت مسافر».

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن السؤالين يتناولان موضوعين ثارت حولهما التساؤلات والشكاوى والشبهات من دون رد رسمي من الحكومة.

وبين أنه سأل وزير الصحة عن تأخر الجرعة الثانية من عقار «اكسفورد»، رغم مرور الوقت المحدد لذلك، متسائلا عن أسباب التأخير.

وتساءل الشاهين عن عدم التعاقد المباشر واللجوء إلى وكيل محلي بشأن هذا العقار تحديدا، وهل هذا الوكيل هو المتسبب بالتأخير، وما أضرار ذلك على الواقع الصحي والوبائي في الكويت.

وأوضح أنه سأل وزير الدفاع، كونه مسؤولا عن الطيران المدني وعن موقع «كويت مسافر».

وبين أن هناك شكاوى عديدة ومتكررة من المواطنين العائدين للكويت من عدم فاعلية الموقع وإلزامهم بدفع رسوم إجراء فحص «البي سي آر» قبل ركوب الطائرة، وأن السعر الذي حددته وزارة الصحة هو الأعلى وليس الأدنى.

ورأى الشاهين أن هناك شبهة بأن هذا الموقع مصمم من الشركة ذاتها التي تقوم بجباية هذه الأموال، ما يشكل تضاربا في المصالح وغيابا للرقابة.